

ناشطون سياسيون وإعلاميون يمنيون يودعون البلاد تحت هاشتاق «شكراً دولة الكويت»

الكويت تسجل حضوراً قوياً في مسار تحقيق السلام الدولي

■ الكويت أكدت باستضافتها للمشاورات اليمنية طوال 90 يوماً ريادتها في الحرص على السلام

الى جانب ضم خبراء عسكريين من الأطراف لوفدها إلى الجولة المقبلة من أجل تقديم الدعم والمشورة الفنية وذلك في مجالات اختصاصهم.

وقال مبعوث الأمم المتحدة لليمن «نشجع أن تشكل هذه النقاط جواً مؤاتياً لتابعة الحوار بهدف التوصل إلى حل شامل وكامل» داعياً الأطراف اليمنية إلى التجاوب والالتزام بقرارات الجلسات وتقديم المزيد من التنازلات والضمانات.

وأضاف ولد الشيخ أحمد أن «الجميع يجب أن يدرك أن اليمن وطن لجميع أبنائه وعلى القرارات المصرية أن تكون جامعة وغير أحادية، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة سخرت كل طاقاتها لخدمة مسار السلام في اليمن إلا أن المبعوثين وحدهم قادرين على نقل البلاد إلى مرحلة السلام وعلى المبعوثين تحمل مسؤولياتهم الوطنية».

ورداً على أسئلة الصحفيين قال ولد الشيخ أحمد أنه لا يزال متمسكاً بتأوله آراء مستقل استمرار مشاورات السلام اليمنية في ضوء التزام الأطراف المعنية باستمرارها خلال الفترة المقبلة.

وأكد أن هناك فرصة للعودة إلى طاولة المفاوضات إلا أنه لم يجر حتى الآن تحديد موعداً ومكاناً ثابتاً في الوقت ذاته أن تكون الأمم المتحدة قد طليت رسمياً من الكويت استضافة الجولة المقبلة.

وقال أن خيار استضافة دولة الكويت للمشاورات من جديد لا يزال مطروحاً في ضوء ما قدمته وتقدمه من دعم وتسهيلات لضمان نجاح مشاورات السلام.

وتنفي ولد الشيخ أحمد في رده على سؤال التحيز إلى أي من الأطراف المتناحضة على حساب الآخر بعدما تقدم بمقترح لحل الأزمة اليمنية موضحاً أن «الورقة ليست أحادية الجانب ولقد حُست مؤخراً استعداد الجميع للتعاون لاسيماً في الجانب الأمني الذي حظي بنقاشات جادة يمكن أن يبني عليها».

وحول استمرار الأعمال القتالية وذكر أن التوصيات الصادرة عن الاجتماعات طالت كذلك تلك تيسير اتخاذ إجراءات عاجلة بالامتناع عن القيام بأي فعل أو تصعيد أو اتخاذ أي قرارات من شأنها أن تقوض فرص المشاورات والتوصل لاتفاق وإجراء سلسلة من المشاورات بين الوفود وقياداتها في المرحلة المقبلة حول الأفكار التي لم نداولها أثناء المشاورات ودراساتها بشكل مفصل.

وبين أن التوصيات شددت أيضاً على الالتزام باستمرار المشاورات ومواصلة الجلسات المباشرة في غضون شهر من تاريخه في مكان ينقل عليه لاحقاً وتأكيد استمرار الروح الإيجابية في التعامل مع كل ما من شأنه تسهيل الوصول إلى حل دائم وكامل وشامل للنزاع في اليمن

وحول إعلان جماعة انصار الله والمؤتمر الشعبي العام أسماء للجلسات السياسية في اليمن اعتبر ولد الشيخ أحمد هذا الإجراء «خطوة أحادية لا تخدم الشعب اليمني».



أحد أعضاء الوفد يوفداً بالمشكر والشا



اليمنيون يشكرون قيادة شعباً على دعمها عبر تويتر



إسماعيل ولد الشيخ أحمد

■ الخالد تابع الملف اليمني مع فريق عمل كامل مواصلاً الليل بالنهار وبرهن عن مهنية وحرفية مميزة

■ التطورات «الإيجابية» التي حصلت تعود إلى إنجازات كبيرة تحققت في مشاورات الكويت ولم تتحقق في جنيف

الشخصي في بعض الأوقات في هذه المشاورات وكذلك للناظر الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح.

وقال أن اجتماعات الأسابيع الماضية خرجت بتوصيات عدة أهمها تجديد الالتزام بأحكام وشروط وقف الأعمال القتالية وتفعيل آليات تنفيذها بشكل عاجل وتفعيل لجنة الهدنة والتواصل في طهران الجنوب واللجان الأمنية المحلية بهدف تثبيت وقف الأعمال القتالية.

وأضاف أن من بين التوصيات كذلك تيسير اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان وصول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية من دون أي عوائق ومعالجة الوضع الاقتصادي والإفراج العاجل عن جميع السجناء السياسيين وجميع الأشخاص الموضوعين تحت الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفاً ممن فيهم المذكورون في قرار مجلس الأمن الدولي 2216.

وذكر أن التوصيات الصادرة عن الاجتماعات طالت كذلك تلك تيسير اتخاذ إجراءات عاجلة بالامتناع عن القيام بأي فعل أو تصعيد أو اتخاذ أي قرارات من شأنها أن تقوض فرص المشاورات والتوصل لاتفاق وإجراء سلسلة من المشاورات بين الوفود وقياداتها في المرحلة المقبلة حول الأفكار التي لم نداولها أثناء المشاورات ودراساتها بشكل مفصل.

وبين أن التوصيات شددت أيضاً على الالتزام باستمرار المشاورات ومواصلة الجلسات المباشرة في غضون شهر من تاريخه في مكان ينقل عليه لاحقاً وتأكيد استمرار الروح الإيجابية في التعامل مع كل ما من شأنه تسهيل الوصول إلى حل دائم وكامل وشامل للنزاع في اليمن

في اليمن يعتمد على الحل السياسي موضحاً أن الوضع الاقتصادي بسبب الحرب شهد تراجعاً خطراً فيما تعد المؤشرات الاقتصادية غير مطمئنة للغاية وتدعو إلى نقاش الحل.

وتقدم المبعوث الأممي بالشكر لدولة الكويت على الاستضافة وحسن الضيافة مشيداً في الوقت ذاته بدور المجتمع الدولي الداعم لسلام السلام.

وقال أن «الكويت باستضافتها هذه المشاورات أثبتت ريادتها في الحرص على السلام فاختيارها كان له دور أساسي فيما توصلنا إليه» معرباً عن تقديره لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وتقديراته الحكيمة وتدخله

للاطراف لاستضافة قياداتهم واستعمل مع كل طرف على حدة للعودة إلى التفاهة والتفنية».

وأشار إلى صعوبة الوضع الحالي في اليمن ولا سيما الوضع الاقتصادي داعياً الأطراف اليمنية إلى توحيد الجهود لعدم تحميل الشعب اليمني المزيد من المعاناة.

وأكد أن حل الأزمة الاقتصادية

■ سمو أمير البلاد وقيادته الحكيمة وتدخله الشخصي كان عاملاً أساسياً في بعض الأوقات لإنقاذ المشاورات

■ الاستضافة ساعدت في تأسيس أرضية صلبة لاتفاق نأمل أن يرى النور قريباً من أجل إنهاء النزاع باليمن

المشاورات كانت تمكن في اندفاع الثقة بين الأطراف اليمنية لذا كنا نركز على ضرورة تقديم التنازلات والتقدم بخطوة» لدفع المشاورات.

وأشار إلى صعوبة الوضع الحالي في اليمن ولا سيما الوضع الاقتصادي داعياً الأطراف اليمنية إلى توحيد الجهود لعدم تحميل الشعب اليمني المزيد من المعاناة.

في مؤتمر صحفي عقده عقب انتهاء مشاورات السلام على ضرورة استمراره في بث الروح الإيجابية لدفع المشاورات الهادفة إلى تحقيق السلام الذي يتطلع إليه الجميع.

وقال أن مشاورات الكويت ساعدت في تأسيس أرضية صلبة لاتفاق «نأمل أن يرى النور قريباً» من أجل إنهاء النزاع باليمن ومعالجة مختلف القضايا الشائكة ولا سيما السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية.

وأكد أن مشاركة المبعوثين في مشاورات الكويت والجلوس حول طاولة حوار واحدة إنجازاً في حد ذاته لم نعرفه دول أخرى تشهد نزاعات مشابهة.

وأشار بأن «العضلة الأكبر في النزاع باليمن»

أن يرى النور قريباً» من أجل إنهاء النزاع باليمن.

وأشار بأن «العضلة الأكبر في النزاع باليمن»

وأشار بأن «العضلة الأكبر في النزاع باليمن»

وأشار بأن «العضلة الأكبر في النزاع باليمن»

وأشار بأن «العضلة الأكبر في النزاع باليمن»

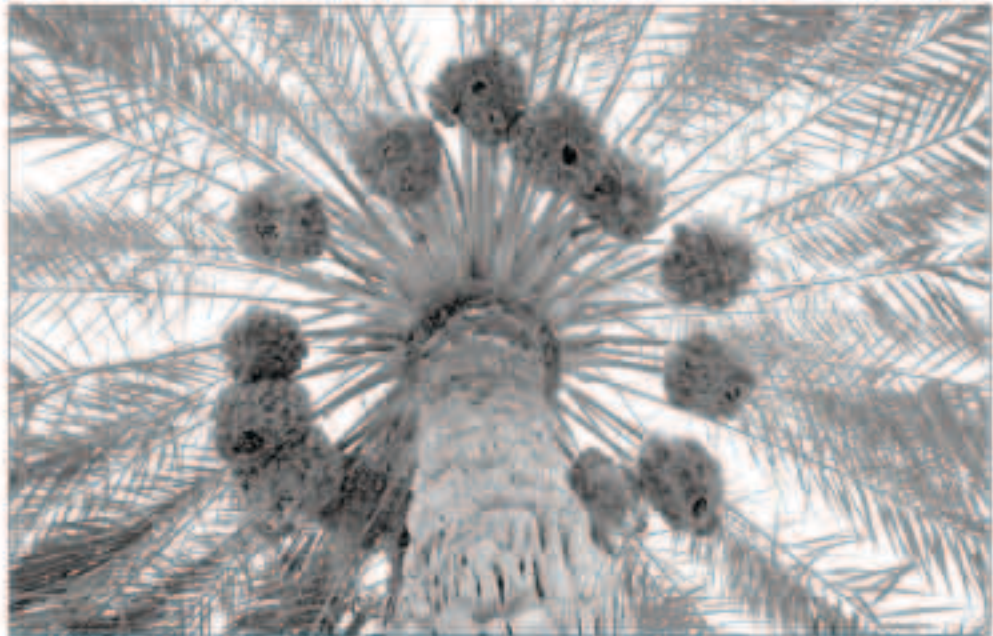
وأشار بأن «العضلة الأكبر في النزاع باليمن»



شكراً دولة الكويت من اليمنيين

وفق مجموعة شروط في مقدمتها سداد الإيجار للقسيمة المستغلة

«الزراعة» تصدر قراراً بدعم 21 محصولاً نباتياً و6 أنواع من النخيل المثمر



الزراعة دعم النخيل المثمر

وأوضح الصديقي أن الهيئة تهدف من هذا الدعم إلى تشجيع المنتج المحلي على الاستثمار والتغلب على المعوقات التي تواجهه ورفع هامش ربحه ووصوله إلى المستهلك بأسعار مناسبة على مدار العام.

وأضاف أن دعم المنتج الوطني يساهم أيضاً في تفضيله عن نظيره المستورد وخلق نوع من التوازن ما بين العرض والطلب بالأسواق المحلية.

وأكد حرص الهيئة على تشجيع المزارع على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة للتغلب على طبيعة المناخ وموسمية الإنتاج وانخفاضه خارج فترات الذروة وضمان استقرار كميات الإنتاج على مدار العام.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أسس إليه الدعم سيقدم للزراعات الحقلية أو المحميات (تهوية وتبريد) مضيفة أن فئات دعم المنتجات النباتية تختلف بين الإنتاج خلال فترات الذروة وخارجها وكذلك ما بين الإنتاج الحقل والانتاج المحمي.

وأوضحت أن قيمة دعم النخيل المثمر تبلغ 3,5 دينار كويتي لكل نخلة لافتة إلى أن قرار الدعم حدد الضوابط والإشراطات لصرفه منها سداد القيمة الإيجارية للقسيمة المستغلة وموافاة الهيئة بما يثبت ذلك قبل انتهاء أعمال السنة المالية.

وأضافت أن تقديم الدعم يتم في حدود المبالغ المرسودة له بميزانية الهيئة مشيراً إلى جواز تغيير فئات الدعم المدرجة بقرارات الدعم على ضوء المبالغ المتوفرة في الميزانية.

وأكد حرص الهيئة على تشجيع المزارع على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة للتغلب على طبيعة المناخ وموسمية الإنتاج وانخفاضه خارج فترات الذروة وضمان استقرار كميات الإنتاج على مدار العام.

وأصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قراراً بدعم 21 محصولاً نباتياً وسنة أنواع من النخيل المثمر للسنة المالية (2017/2016).

فئات دعم المنتجات النباتية تختلف بين الإنتاج خلال فترات الذروة وخارجها وكذلك ما بين الإنتاج الحقل والانتاج المحمي.

وأوضحت أن قيمة دعم النخيل المثمر تبلغ 3,5 دينار كويتي لكل نخلة لافتة إلى أن قرار الدعم حدد الضوابط والإشراطات لصرفه منها سداد القيمة الإيجارية للقسيمة المستغلة وموافاة الهيئة بما يثبت ذلك قبل انتهاء أعمال السنة المالية.

وأضافت أن تقديم الدعم يتم في حدود المبالغ المرسودة له بميزانية الهيئة مشيراً إلى جواز تغيير فئات الدعم المدرجة بقرارات الدعم على ضوء المبالغ المتوفرة في الميزانية.

وأكد حرص الهيئة على تشجيع المزارع على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة للتغلب على طبيعة المناخ وموسمية الإنتاج وانخفاضه خارج فترات الذروة وضمان استقرار كميات الإنتاج على مدار العام.

وأصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قراراً بدعم 21 محصولاً نباتياً وسنة أنواع من النخيل المثمر للسنة المالية (2017/2016).

وأضافت أن تقديم الدعم يتم في حدود المبالغ المرسودة له بميزانية الهيئة مشيراً إلى جواز تغيير فئات الدعم المدرجة بقرارات الدعم على ضوء المبالغ المتوفرة في الميزانية.